دور النمسا في تقسيم بولندا الأول عام 1772

أ.م.د. فرقان فيصل جدعان الغانمي م.م. أحمد محسن عبد سعود البديري

The Role Of Astoria in the Division of Poland in 1772

Asst. Prof. PhD. Furkan Faisal Jada'an Al- Ghanimi
Asst. Lect. Ahmad Muhsin Sau'ad Al- Bedari

Abstract

The idea of dividing Poland was not a new idea during the eighteenth century but was originate by the emperor Mammalian II also this idea came into Augustus II, the King of Poland itself in 1733.

الملخص

لم تكن فكرة تقسيم بولندا فكرة جديدة قد تم طرحها في القرن الثامن عشر بل إنها تعود إلى القرن السادس عشر حينما طرحها الإمبراطور ماكسمليان الثاني ولسنوات عديدة مضت كان تقسيم بولندا أمر يتداول بين الكثيرين فقد اقترح هذه الفكرة أيضاً ملك بولندا اوغسطس الثاني عام 1733 .

وصلت فكرة التقسيم إلى ذروتها في سبعينيات القرن الثامن عشر سيما بعد أن وافقت أطراف التقسيم لبولندا بوجهة نظرها توصلت روسيا وبروسيا إلى تفاهم في بادئ الأمر ووجها دعوة للإمبراطورة النمساوية ماريا تيريزا حيث أعطت موافقتها الرسمية على خطة تقسيم بولندا في التاسع عشر من شهر شباط عام 1772 بشرط أن تكون حصص القوى الثلاثة متساوية تماماً.

كانت مساحة بولندا قبل التقسيم هي 733498كم^2 سبعمائة وثلاثة وثلاثون ألف وأربعمائة وثمان وتسعون كيلو متر مربع، ووفقاً للمعاهدة التي قالت ديباجتها (باسم الثالوث المقدس) حصلت النمسا على أقليم بولندا الجنوبي الغربي وروسيا الحمراء وجزء من غالسيا (Galicia) وجزء من بودوليا (Podolia) وكراكاو إلى الفستولا (Vistula) إضافة إلى حصولها على زبس في وقت سابق، وبذلك تكون حصة النمسا بلغت مساحتها 81900 كم^2 واحد وثمانون ألف وتسمعائة كيلو متر مربع ويقطنها حوالي مليوني نسمة.

أما روسيا فقد حصلت على حصة الأسد حيث ضمنت بموجب معاهدة التقسيم روسيا البيضاء مع ذلك الجزء من بولندا الذي يقع بين دوانا ودرج (Dwina and Drusch) ومناطق واسعة من لتوانيا، ومقاطعات بولوك (Polock) وكذلك وتيسك (Witesk) ومسسلاو (Miscisilaw) بمحاذاة الحدود الشمالية الغربية، حيث بلغت المساحة التي حصلت عليها روسيا حوالي 93000كم^2 ثلاثة وتسعون ألف كيلو متر مربع ويسكنها مليون وثمانمائة ألف نسمة أغليهم على المذهب الأرثوذكسي مما قدم مسوغ أخر للتدخل والسيطرة الروسية على هذه المناطق.

أما بروسيا فقد حصلت على بروسيا البولندية عدا مدن دانزغ (Danzig) وثورن مع مقاطعاتها إذ بلغت المساحة التي سيطرت عليها بروسيا حوالي 36300 كم^2 ستة وثلاثون ألف وثلاثمائة كيلو متر مربع، يقطنها حوالي مليون نسمة من مختلف القوميات إلاّ أن العنصر الألماني هو الأبرز.

لم تكن الحصص الثلاثة متساوية المساحة ولكنها لم تختلف كثيراً بعدد السكان وكانت تشكل مجتمعة ما يقارب ثلث مساحة بولندا وأكثر من ثلث سكانها إذ فقدت حوالي 215200كم^2 مائتان وخمسة عشر ألف ومائتان كيلو متر مربع من أصل 733498كم^2 سبعمائة وثلاثة وثلاثون ألف وأربعمائة وثمان وتسعون كيلو متر مربع إضافة إلى أنها خسرت ما يقارب أربع ملايين وتسعمائة ألف نسمة من أصل أثنا عشر مليون نسمة .

المقدمة

تُعدُّ الملكة ماريا تيريزا من الشخصيات المهمة التي تركت أثراً واضحاً في تاريخ النمسا، بل في تاريخ أوربا، ومما لا شك فيه كان لها دور كبير في الحفاظ على الكيان السياسي للنمسا وعظمة الإمبراطورية النمساوية، وأسهمت في توجيه السياسة الخارجية للنمسا طوال مدة حكمها، وقد ساعدها في ذلك شخصيتها القوية وجديتها وحرصها على مصالح بلادها، فضلاً عن نجاحها في اختيار القادة السياسيين والعسكريين لتولي المناصب المناطة بهم، ولهذا نجحت السياسة الخارجية النمساوية في الحصول على المزيد من الأراضي المهمة تعويضاً لما خسرته النمسا من أراضٍ خلال حرب الوراثة النمساوية وهذا ظهر جليا في التقسيم الأول لبولندا عام 1772.

وتاتي أهمية الموضوع من ضرورة أساسية، هي أن السياسة الخارجية للنمسا كانت مقتصرة إلى حد كبير على التعامل مع بروسيا، وأما علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى يعتمد على موقف تلك الدول من بروسيا، لأن السياسة الخارجية للنمسا خلال حكم الملكة ماريا تيريزا قائمة على مبدأ أساسي هو كيفية استعادة مقاطعة سيليزيا المهمة التي احتلتها بروسيا في بداية حرب الوراثة النمساوية الأمر الذي ركز سياسة النمسا الخارجية على بروسيا وكل ما حاولت الملكة القيام به هو استعادة المقاطعة المفقودة، وبعدما فشلت في تحقيق هذا المبدأ الأساسي حاولت السياسة الخارجية النمساوية التي أصبحت تعتمد على محاور ثلاثة في إدارتها تعويض تلك الخسارة في بولندا عام 1772.

دور النمسا في تقسيم بولندا الأول

لم تكن فكرة تقسيم بولندا فكرة جديدة قد تم طرحها في القرن الثامن عشر، بل إنها تعود إلى القرن السادس عشر، حينما طرحها الإمبراطور ماكسمليان الثاني[1] (Maximllian II) (1564–1576) عام 1572، كما طرحها ملك السويد شارل العاشر (CharlesX) (1654–1660)، حينما اقترح تقسيم بولندا مع شريكه ناخب براندنبرغ فريدريك وليام (Frederick William) (1640–1688)، إلاّ أن هذا المقترح لم يجد طريقه إلى التطبيق بعد أن ساد الهدوء في شمال أوربا، إثر توقيع معاهدة أوليفيا (Oliva) وكوبنهاجن (Copenhagen) في أيار عام 1660، وتخلي ملك بولندا جون كازيمير الثاني[2] (Goon Cazmear II) (1609–1672) بموجبها عن المطالبة بالعرش السويدي[3].

ولسنوات عديدة مضت، كان تقسيم بولندا أمر يُتداول بين الكثيرين، فقد اقترح هذه الفكرة أيضاً ملك بولندا اوغسطس الثاني (August II) عام 1733، على أمل أن يجعل العرش وراثياً في بولندا في أسرة بيته السكسوني، وتوصل إلى استنتاج بأن الطريق الوحيد لتهدئة حسد البلاطات المجاورة، هو التنازل عن جزء من بولندا، وقام بمبادرات حول هذا الخصوص لفريدريك وليم الأول ملك بروسيا، وقد حثَّ فريدريك الثاني الذي كان ولياً للعهد آنذاك، أباه في استثمار الفرصة لإلحاق بولندا البروسية لأملاكه، إلاّ أن وفاة اوغسطس الثاني وضع حداً لهذه الخطة، ولكن فريدريك وضع دائماً نصب عينيه التوسع في المقاطعات بهذا الاتجاه، وفي عام 1768 كتب فريدريك إلى من سيخلفه على العرش بأن بولندا البروسية ستكون أهم هدف له،

---

(1) ماكسمليان الثاني: ولد في العاصمة النمساوية فيينا، في الحادي والثلاثين من تموز عام 1527، ثم سافر إلى أسبانيا لتلقي المزيد من التعليم، مع ابن عمه فيليب الثاني الذي كان في نفس العمر، تحت رعاية الإمبراطور شارل الخامس، ثم عاد بعدها إلى النمسا لتولي العرش بعد وفاة والده فرديناند الأول عام 1564، واستمر في الحكم حتى وفاته عام 1576. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Coxe, William, History of the House of Austria, Vol. 2, London, 1864, P 22.

(2) جون كازيمير الثاني: شخصية سياسية بولندية ولد في آذار عام 1609 سافر إلى العديد من البلدان الأوربية وتلقى تعليمه هناك إلاّ أنه كان شخصية ضعيفة ولم تشهد بولندا في عهده نوعاً من الاستقرار بسبب تنامي نفوذ النبلاء وسيطرتهم على صنع القرار السياسي آنذاك. توفي عام 1672. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Dury, Victor, History of France, Vol. I, New York, 1889, PP 133-134.

(3) Skrine, Francis H., Fontenoy and Great Britani's Share in the War of the Austrian Succession 1741-1748, London, 1924, PP 421-422.

إلاّ أنه مع عزم هذه الدول على تقسيم بولندا، قرر القيام بهذه المهمة بنفسه، وعدم تركها لخليفته، ولقد توضح فيما بعد أن فريدريك الثاني سعى لوضع ترتيبات ثلاثية مع بلاطي النمسا وروسيا لتقسيم بولندا[1].

وصلت فكرة التقسيم إلى ذروتها في سبعينيات القرن الثامن عشر، سيما بعد الزيارات التي أجراها الأمير البروسي هنري إلى روسيا خلال المدة من تشرين الأول عام 1770 إلى كانون الثاني عام 1771، الأمر الذي أدى إلى جعل القيصرة الروسية كاثرين الثانية تفكر جدياً في الاستيلاء على مقاطعات بولندية، عوضاً عن انتصاراتها على العثمانيين، وإن تتراضى مع النمسا وبروسيا، من خلال موافقتها على استيلائهم لأجزاء من البلد المنكوب[2]، وفي هذه الأثناء، كان وزير الخارجية النمساوي كاونتيز منشغلاً في معارضة المخططات الروسية في الدولة العثمانية، حيث كانت الأخيرة تسعى بأي ثمن للحصول على مساعدة فرنسا، ولكن هذا المشروع كان مثار قلق لدى النمسا، حيث إن أي تحالف فرنسي– نمساوي بخصوص الدولة العثمانية، يعني خرقاً كاملاً مع روسيا، ويجعل من المستحيل حصول أي تعويض على حساب الدولة العثمانية أو بولندا[3].

من جانب آخر، حصلت أحداث دعمت الدبلوماسية النمساوية، فبسقوط جويزويل، أبعد كافة مخاطر التدخل الفرنسي في الدولة العثمانية، وأصبحت سياسة فرنسا الخارجية، لمدة من الزمن، لا قيمة لها، كما أن الانتصارات الروسية المستمرة في الضفة اليسرى من الدانوب ضد التتار في القرم، قد أجبر العثمانيين على اللجوء إلى الإمبراطورية النمساوية[4].

تم توقيع معاهدة سرية بين الدولة العثمانية والنمسا في السادس من شهر آب عام 1771، وافقت فيها النمسا، مقابل أموال طائلة، على حمل السلاح ضد روسيا، ومساعدة الدول العثمانية في استعادة ممتلكاتها المفقودة، وبعد اتخاذ النمسا لموقفها القوي، بعث المستشار النمساوي كاونتيز برقية إلى سانت بطرسبورغ وبرلين، مفادها أن النمسا ستقوم بالهجوم على روسيا إن هي عبرت الدانوب، وأنها ليس لها علاقة بتقسيم بولندا، وبدا في الأشهر القليلة اللاحقة بأن حرباً أوربية لا بد منها[5].

إن السياسة التقليدية للنمسا، الحفاظ على سلام مملكة بولندا، وهذا ما جسدته ماريا تيريزا المعارضة لمسألة الانضمام إلى خطة التقسيم، لأنها كانت تتقدم بالعمر، وتكرس حياتها للدين، وكانت تشعر بوخز الضمير، وبتوجيه منها، بعث كاونتيز ببرقية إلى برلين، ندد فيها رسمياً بفكرة التقسيم، موضحاً بأن الإمبراطورة مستعدة للتنازل عن المقاطعات التي احتلتها في بولندا، إذا ما فعلت القوى الأخرى ذلك، أما ابن الإمبراطورة جوزيف الثاني، فكانت له آراء مختلفة تماماً، وكان مستعداً لعقد صفقة مع بروسيا، فقد كان جوزيف الثاني شاباً طموحاً وحاذقاً وحديثاً في آرائه السياسية، ويعارض رجال الدين والإقطاع، وغيوراً على تحسين أوضاع الناس، إلاّ أنه كان متسرعاً وطائشاً في تنفيذ خططه، وميالاً للمركزية، وطماعاً في كسب المزيد من المقاطعات والأراضي، ولذا كان مندفعاً للتقسيم، سيما وأن فريدريك الثاني قد أقنعه بالخطة في لقاءات جرت بينهما في الأعوام السابقة، فضلاً عن أنه أقنع كاونتيز بخطة التقسيم، الأمر الذي رجَّح كفة المؤيدين للتقسيم، على حساب خطة ماريا تيريزا المعارضة لفكرة التقسيم، لأن السياسة الخارجية النمساوية أصبحت تعتمد على ثلاثة محاور رئيسة، وهي ماريا تيريزا وجوزيف الثاني وكاونتيز، وعليه تمكنا من إقناع تيريزا بمشروع التقسيم فيما بعد[6].

لم يكن الروس قادرين على قمع التحالفات في بولندا دون الدعم البروسي، وفي نفس الوقت لم يكونوا راغبين في الإسراع بعملية تجزئة بولندا التي ستعمل على تقوية جيرانها الأقوياء، أما خطط فريدريك الثاني في هذه المدة، فإنها كانت مشوشة

---

(4) Eversley,Lord The Partition of Poland, London, 1914, PP 44-45.
(5) Temperly, Harold, Frederic the Great and Kaser Joseph an Episode of War and Diplomacy in Eighteenth Century, London, 19, P 41.
(6) Hassall, ArtherThe Balance of Power 1715-1789, London, 1898, P 318.
(7) Albert, Sorel, The Eastern Question in the eighteenth Century the Portion of Treaty of Kainarji, London, 1898, P 119.
(8) Duggan, S. Pierce, The Eastern Question A study Diplomacy, New York, 1970, PP 41-42.
(9) Eversley, Op. Cit., PP 49-50.

تماماً، حيث كان مصمماً على التقسيم كوسيلة لتأمين السلام، وإذا ما كان التقسيم يعقبه حرب، فإنه يفضل تأجيل التقسيم[1]، ومن هذه الزاوية الدبلوماسية، وجد فجأة وسيلة في سحب نفسه، حين علم بأن الإمبراطورة النمساوية ماريا تيريزا، المعارضة للحرب، كانت عازمة على عدم السماح باحتلال مولدافيا وولاشيا من قبل الروس[2].

لقد أوضح ملك بروسيا فريدريك الثاني موقفه من خلال الإشارة إلى أن بروسيا لا يمكن لها أن تسمح بتوسع النمسا في بولندا، أو توسع روسيا في الدولة العثمانية، دون ضابط[3]، إذ كان من الواضح أن إصرار روسيا بشكل منفرد يعني الحرب مع بروسيا، أما نهب الدولة العثمانية بهذه الطريقة، فكان يعني الحرب مع النمسا، لذا كان الأمر أنه على حساب بولندا فقط، تستطيع النمسا وبروسيا وروسيا الحصول على ضم العديد من المقاطعات، وهو الحل الوحيد المقبول من قبل الأطراف الثلاثة، والطريق الأكثر مقبولية للخروج من هذه المصالح المتضاربة، هو ضمان سلامة أراضي الدولة العثمانية، من خلال تعويض الأطراف الثلاثة في المقاطعات والأراضي البولندية[4].

لقد كان العائق الوحيد لتنفيذ عملية التقسيم، هو الإمبراطورة النمساوية ماريا تيريزا التي نقمت سياسة السلب والنهب، سيما بعد أن تقدمت بالعمر[5]، إلاّ أن جوزيف الثاني والمستشار كاونتيز أقنعا الإمبراطورة بضرورة التقسيم، لأن البديل هو الحرب، وإراقة المزيد من الدماء على طول الدانوب، وهذا ما لا ترغب ماريا تيريزا بتكراره مرة أخرى[6]، ثم أشار كل من جوزيف الثاني وكاونتيز بأنه إذا لم توافق الإمبراطورة على تقسيم بولندا، فإن عليها أن تقبل بابتلاع روسيا لبولندا، أو سيتم تقسيمها بين روسيا وبروسيا دون حصولها على شيء من أراضي بولندا[7]، الأمر الذي يحدث خلل في مفهوم توازن القوى على حساب النمسا، وهذا بلا شك لا تسمح السياسية الخارجية النمساوية بتحقيقه، ولهذا وافقت ماريا تيريزا مضطرة على مشروع تقسيم بولندا، باعتباره أفضل أسوأ الحلول المطروحة.

مع ذلك عدت ماريا تيريزا التقسيم جريمة بحق بولندا، وأنه وصمة عار في عهدها، وأنها لم تكن لتسمح به، لولا التهديد بالحرب التي كانت وشيكة مع روسيا، وعبرت عن ذلك بقولها أنها "اضطرت لقبول العرض المقدم إليها، وأن تشارك مع المغتصبين الظالمين، بغية تجنب الحرب بالسرعة الممكنة"، رغم أنها قاومت محاولات ولدها جوزيف الثاني وكاونتيز في البداية، فقد بدا الأمر لها مشاركة في الظلم بحق بولندا، رغم كل ما قدم لها من ذرائع حول إقامة وضع أنسب وتدابير وقائية للمستقبل، وقد دونت ماريا تيريزا وجهة نظرها هذه في رسالة، بعد أن لجأت إلى الكتابة، لإشغال نفسها عما عانته من كآبة، بسبب التقسيم على حدٍّ تعبيرها[8].

بعد أن وافقت أطراف التقسيم لبولندا بوجهة نظرها، توصلت روسيا وبروسيا إلى تفاهم في بادئ الأمر، إذ تم الاتفاق في الخامس عشر من كانون الثاني عام 1772 على عقد معاهدتين في سانت بطرسبرغ، بين بانن وزير الخارجية الروسي، وسولمز (Solms) السفير البروسي في سانت بطرسبرغ، نيابة عن حكومتيهما[9]، ففي المعاهدة الأولى، أعلن الملك البروسي فريدريك الثاني، والقيصرة الروسية كاثرين الثانية، ضرورة ضمهما مقاطعات معينة من بولندا إلى دولتيهما، ووعدا بمساعدة

---

(10) Ivanovicn, Fedor, Smitt, Fédéricll. Catherine et Le partage de la Polonge d'aprés documents authentigues, Paris, 1861, P 22.

(11) Ibid, P 23.

(12) Morfuill, W.R. The Story of the Nation Poland, New York, 1893, PP222-224.

(13) Howard, Lord Robert, The Second Partition of Poland, New York, 1893, P35.

(5) عيسى، عبد الرزاق وعبير حسن، المسألة الشرقية، ج1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص127.

(15) Ivanovich, Op. Cit., P 24.

(16) Beer, Adolf, Die erste Theilung Polens, Wien, 1873, P13.

(8) العكيلي،صالح حسن عيسى، بولندا (1733-1795)دراسة في التاريخ السياسي، أطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد ،1999، ص128.

(18) Ivanovich, Op. Cit., P 24.

ودعم أحدهم الآخر في حالة وجود أي معارضة[1]، وفي المعاهدة الثانية، قام الطرفان بتنظيم دعمهما لبعضهما البعض، ووجها دعوة للإمبراطورة النمساوية ماريا تيريزا التي رفضت الخطة في البداية، إلاّ أنها وافقت على مضض في النهاية، حيث أعطت موافقتها الرسمية على خطة تقسيم بولندا في التاسع عشر من شهر شباط عام 1772، بشرط أن تكون حصص القوى الثلاثة متساوية تماماً، وأن تبقى الصفقة سرية في الوقت الحاضر، وهكذا تمت الموافقة على التقسيم من حيث المبدأ، وما تبقى تحديد الأجزاء المخصصة من بولندا لكل من هذه القوى الثلاثة[2].

كان انتشار الطاعون في بولندا، في سبعينيات القرن الثامن عشر، قد منح القوى الثلاثة حجة أخرى للتدخل في بولندا، حيث رأت هذه القوى أن من الضروري إرسال قوات لغرض حجر صحي، لمنع انتشار الطاعون إلى مقاطعاتهم المجاورة لبولندا، وامتد الحجر الصحي ليصل تدريجياً إلى بولندا، وامتد إلى مقاطعات طالبت هذه القوى الاحتفاظ بها. هكذا رأت هذه القوى في قضية الحجر الصحي وسيلة مهمة للتدخل متى ما أرادت[3]، ولذلك تقدمت القوات الروسية صوب بولندا، واحتلت حوالي ثلثي البلاد، وتقدمت القوات النمساوية والبروسية، لزيادة نطاق الحجر الصحي في عام 1772، ولكن الهدف الحقيقي هو الإحاطة بأجزاء أكبر من الأراضي، وأصبحت النمسا التي كانت تمقت فكرة التقسيم متلهفة لكسب الكثير من الصفقة[4]، وأصبح من اللازم تحجيمها من القوتين الأخيرتين، حيث أشار بانن وزير الخارجية الروسي بأنه "ينبغي أن تبقى بولندا وسيطة لكي تمنع الصدام بين القوى المجاورة لها، لذا ينبغي أن نترك لها قوة ووجود مناسب لمثل هذا المصير"[5].

كانت مساحة بولندا قبل التقسيم هي 733498كم^2 سبعمائة وثلاثة وثلاثون ألف وأربعمائة وثمان وتسعون كيلو متر مربع[6]، ووفقاً للمعاهدة التي قالت ديباجتها (باسم الثالوث المقدس) حصلت النمسا على أقليم بولندا الجنوبي الغربي، وروسيا الحمراء، وجزء من غالسيا (Galicia)، وجزء من بودوليا (Podolia)، وكراكاو إلى الفستولا (Vistula)، إضافة إلى حصولها على زبس (Zips) في وقت سابق[7]، وبذلك تكون حصة النمسا بلغت مساحتها 81900كم^2 واحد وثمانون ألف وتسعمائة كيلو متر مربع، ويقطنها حوالي مليوني نسمة[8].

أما روسيا فقد حصلت على حصة الأسد، حيث ضمنت بموجب معاهدة التقسيم روسيا البيضاء، مع ذلك الجزء من بولندا الذي يقع بين دوانا ودرج (Dwina and Drusch)، ومناطق واسعة من لتوانيا[9]، ومقاطعات بولوك (Polock)، وكذلك وتيسك (Witesk)، ومسسلاو (Miscisilaw) بمحاذاة الحدود الشمالية الغربية[10]، حيث بلغت المساحة التي حصلت عليها روسيا حوالي 93000كم^2 ثلاثة وتسعون ألف كيلو متر مربع، ويسكنها مليون وثمانمائة ألف نسمة، أغلبهم على المذهب الأرثوذكسي، مما قدم مسوغاًآخر للتدخل والسيطرة الروسية على هذه المناطق[11].

---

(19) Beer, Op. Cit., P 14.
(20) Eversely, Op. Cit., PP 54-55.
(21) Ibid, P 56.
(22) Black, Op. cit, PP 193-195.
(23) Qouted in Eversery, Op. Cit., PP 55-56.
(24) Encyclopedia Britannica, Vol. 18, P 124.
(25) Ivanovich, Op. Cit., P 25.

(8) العكيلي، بولندا 1733-1795، ص ص123-125

(27) Beer, Op. Cit., PP 18-20; Eversely, Op. Cit., P 56.
(28) Lewinski,Edward, , The political History of poland,Newyork,1917, PP 309-300; Morfuill, Op. Cit., PP 224-230.

(11) العكيلي، صالح حسن عيسى، الأحوال السياسية في بولندا بين عامي 1772-1793 (تقسيم بولندا الأول)، مجلة جامعة بابل، العدد الأول، 2002، ص120.

أما بروسيا فقد حصلت على بروسيا البولندية، عدا مدن دانزغ وثورن، مع مقاطعاتها، إذ بلغت المساحة التي سيطرت عليها بروسيا حوالي 36300 كم^2 ستة وثلاثون ألف وثلاثمائة كيلو متر مربع[1]، يقطنها حوالي مليون نسمة من مختلف القوميات، إلاّ أن العنصر الألماني هو الأبرز[2].

لم تكن الحصص الثلاثة متساوية المساحة، ولكنها لم تختلف كثيراً بعدد السكان، وكانت تشكل مجتمعة ما يقارب ثلث مساحة بولندا، وأكثر من ثلث سكانها، إذ فقدت حوالي 215200كم^2 مائتان وخمسة عشر ألف ومائتان كيلو متر مربع من أصل 733498كم^2 سبعمائة وثلاثة وثلاثون ألف وأربعمائة وثمان وتسعون كيلو متر مربع، إضافة إلى أنها خسرت ما يقارب أربع ملايين وتسعمائة ألف نسمة، من أصل أثنا عشر مليون نسمة.

كانت بروسيا من بين القوى الثلاث، هي الرابح الأكبر، فعلى الرغم من أن حصتها هي الأقل، إلاّ أنها كانت مأهولة بالسكان، ولها قيمة إستراتيجية، كحلقة وصل بين المقاطعات التابعة لمملكة بروسيا[3]، كما حصلت النمسا على مناجم الملح في مدينة ويلسكا، وباختصار فإن مصلحة بروسيا من تقسيم بولندا تكمن في تعزيز قوتها، والنمسا في تعزيز ثروتها، وروسيا في تعزيز مساحتها[4]، واعتبر فريدريك الثاني بتهكم هذه الصفقة بأنها "تفتح عهداً جديداً من العدالة الدولية والمشاعر الإيجابية"[5].

وبسبب الخلافات الداخلية والمشاحنات، فإن بولندا لم تستطع مقاومة مطامع قوى التحالف في بولندا، إذ انهارت، ولكن انهيارها لم يكن تماماً بسبب الوضع السياسي الطارئ في تلك المدة، أولاً ولطمع جيرانها الثلاثة ثانياً، بل إن درجة انهيارها كان ولدرجة كبيرة، بسبب عيوبها ونقاط ضعفها الداخلية، حتى أن النبلاء البولنديين الإقطاعيون قد جعلوا بولندا جاراً لا يطاق للجيران الثلاثة التي لها حدود معهم[6]، حيث بقي الفلاحون عبيداً في أرضهم، وبالنسبة للمزارعين، فإنه لم يكن هناك فرق إذ كان خاضعاً لأحد اللوردات البولنديين، أو إلى عدو أجنبي، وبذلك فإن السبب أو العامل الرئيسي في المآسي التي كانت تعاني منها بولندا، وإخفاق البولنديين في إنقاذ وطنهم، هو الكره الشديد الذي يكنه أغلب البولنديين لطبقة النبلاء، ومع ذلك فإن التقسيم الأول لبولندا يبقى جريمة وطنية كبيرة، وتوضيح صارخ على المزاج السياسي في ذلك الوقت، فهو يشكل ثورة كبيرة في تاريخ أوربا، ويعتبر برهاناً ملفتاً للنظر في الرغبة للتوسع، والحصول على مقاطعات، دون اعتبار إلى القومية التي كان يتسم بها القرن الثامن عشر[7].

بقيت المعاهدة سرية، ولم تصبح محتويات معاهدة تقسيم بولندا علنية، إلاّ في أيلول، حيث اعتقدوا أنه من الضروري تبرير الصفقة أمام الرأي العام الأوربي، من خلال بيان يبرر العمل الذي قاموا به، إضافة إلى التبريرات المنفردة لكل دولة[8]، فقد أصدروا بياناً مشتركاً في السادس والعشرين من أيلول عام 1772، قالوا فيه "إن كل شيء كان يشير لبولندا وجيرانها باستقرار ثابت ومستمر، ولكن لسوء الحظ، فإن مواطنيها أصبحوا يقاتل بعضهم البعض، وأن القانون والنظام والسلامة العامة والعدالة والشرطة والتجارة والزراعة، قد آلت إلى الانهيار، أو على حافة الانهيار، وقد أدى ذلك إلى الفوضى، وسيؤدي ذلك إلى تحللها، إذا ما وضع حد لذلك في الوقت المناسب"[9]، ثم مضيا بالحديث عن سبب اضطرار القوى للتدخل نتيجة هذه الفوضى، لضمان سلامة حدودها، والخوف من التفكك للبلاد.

---

(30) Encyclopedia Britannica, Vol. 18, P 124.
(31) Ivanovich, Op. Cit., P 27.
(32) Beer, Op. Cit., P 22.
(33) Howard, Op. Cit., P 38.
(34) Qouted in Temperly, Op. Cit., P 45.
(35) Hassall, Op. Cit., PP 319-321.
(36) Slocombe, George E., The Nations Histories, Turkey, London, 1716, PP 199-200.
(37) Ivanovich, Op. Cit., P 30.
(38) Qouted in Eversery, Op. Cit., P 57.

أجاب ستانسلاس، وبدعم من وزرائه، ببيان مضاد، مبيناً حقوق بولندا في الأراضي التي احتلتها القوى الثلاث، وامتلاكها لهذه الأراضي منذ مائتا عام قائلاً "إن استيلاء القوى على هذه المقاطعات البولندية غير عادل، وعنيف، وضد حقوقها المشروعة، وناشد بالمعاهدات التي تضمن حقوق المملكة"[1].

أرسلت النمسا لملك بولندا، نيابة عن القوى الأخرى، برقية مفادها أن هذه العواقب ناجمة عن تأخره في عقد اجتماع للمجلس التشريعي، وقامت القوى الثلاث بترتيبات لمصادقة المجلس التشريعي على خطتهم، وبالفعل عقد اجتماع المجلس التشريعي في العاشر من نيسان عام 1773، وكانت القوات الأجنبية في ذلك الوقت تستولي على كل البلاد[2]، حيث انتشرت القوات الروسية– النمساوية– البروسية في وارشو، وأعلنت القوى الثلاث بأن أي نائب يصوت ضد خطتهم في تقسيم بولندا، سيعامل كعدو[3]، وفي مذكراته يعترف فريدريك الثاني بأنه قد تم إبلاغ المجلس التشريعي بأنه إذا لم يتم تبني الخطة المقدمة إليهم، فإن بولندا جميعها ستتفكك، أما إذا ما تم إقرار الخطة، فإن القوات الأجنبية ستنسحب من الأراضي التي من المفترض أن تبقى إلى بولندا[4].

لقد كان المجلس التشريعي كونفيدرالي، بحيث أنه لم يكن يطيق حرية التصويت، وكانت تجري الموافقة بأغلبية الأصوات، ولقد تم صرف مبالغ ضخمة كرشاوى تم جمعها من الدول الثلاثة، ومع كل هذه الجهود، كان هناك مقاومة شديدة في المجلس التشريعي، وتم إلقاء الكثير من الخطابات المعارضة للخطة، ولم يتم المصادقة على المعاهدة، إلاّ بحلول الخامس من آب عام 1773، كذلك وافق المجلس، بإملاء من روسيا، على تعيين مجلس دائم تخول إليه الصلاحيات التنفيذية، وعلى أن يبقى الملك ذو منصب اسمي[5]، إلاّ أن السلطات الحقيقية تمارس من جانب السفير الروسي الكسندر رينين[6] (Renin)، وهكذا أصبح التقسيم الأول لبولندا كاملاً، في وقت كانت فيه القوى الثلاثة تسيطر على الأراضي التي تم الاتفاق عليها[7].

ودفاعاً عن حصته، كتب فريدريك الثاني في التاسع من تشرين الأول عام 1773، رسالة إلى الفيلسوف الفرنسي فولتير، يقول فيها "أنا أعلم أن أوربا تعتقد أن تقسيم بولندا هي نتيجة للألاعيب السياسية التي يعزوها لي، ولكن هذا غير صحيح تماماً، فالحقيقة هي أنه لم يبقَ لنا خيار سوى أن نقوم بهذا التقسيم، أو تغوص أوربا في حرب شاملة، إن العامة من الناس تحكم من خلال المظاهر، وهي خداعة كما تعرف، ولكن ما أقوله لك واضح كالشمس"[8]، وكان فولتير قد وافق على هذا التقسيم، على عكس الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي وجه اهتمام الرأي والعواطف الأوربية ضد الخطة، ومع ذلك، فإن فولتير لم يقتنع تماماً بتنصل فريدريك الثاني عن هذه المسؤولية، حيث يعتقد بأنه سياسي عبقري، وأن معاهدة التقسيم قد تمت في برلين[9]، إلاّ أنه يمكن القول إن فولتير تأثر في إصدار حكمه، بعلاقته الجيدة مع الملك البروسي.

أما كارليل (Carlyle) المؤرخ البارز، وكاتب سيرة فريدريك الثاني، فإنه كان مقتنعاً تماماً بتنصل فريدريك عن هذه المسؤولية، وكتب كثيراً لكي يثبت بأن بطله لم يكن مسؤولاً عن أحداث خطة التقسيم، أو حتى تنفيذها، وعن مسؤولية البولنديين عما آلت إليه البلاد من خراب وفوضى وسوء الحكم، وأكد كارليل مع العديد من المؤرخين الألمان، مسؤلية البولنديين عن ذلك،

---

(1) Qouted in Ibid, P 58.
(40) Beer, Op. Cit., PP 25-27.
(41) Slocombe, Op. Cit., P 200.
(42) Eversely, Op. Cit., P 60.
(43) Black, op.cit, P 199.

(6) الكسندر رينين: شخصية روسية سياسية وعسكرية ولد في عام 1734 وتدرج في رتبه العسكرية إلى أعلى المستويات شارك في حرب السنوات السبع وتولى قيادة إحدى الفرق الروسية في الحرب الروسية- العثمانية عام 1768، وفي المجال الدبلوماسي فقد مثل بلاده سفيراً في العديد من الدول الأوربية ومنها بروسيا خلال المدة (1762-1763) وبولندا خلال الأعوام (1763-1769) وكان له تأثير كبير في صنع القرار في بولندا، توفي عام 1801 منهياً عمره متنقلاً بين الدبلوماسية والجانب العسكري.

(7) Ivanovich, Op. Cit., PP 31-32.
(46) Qouted in Eversery, Op. Cit., P 61.
(47) Albert, Op. Cit., P 125.

لإيجاد حجج لسلوك بروسيا[1]، وملكها فريدريك الثاني، مؤكدين أن الإصلاحات التي قام بها فريدريك الثاني في المقاطعات التي حصل عليها تبرر التقسيم، فقد ربط مدينتي أودور وفستولا بقناة مائية، وشجع على نمو المدن، واستصلح الأراضي التي أصبحت أغنى الأراضي الزراعية في ألمانيا، وتحسن وضع الفلاحين، وتحسنت التجارة[2].

لقد كانت بولندا، مثل روسيا، إحدى القوى السلافية، وفي حرب السنوات السبع، كانت بولندا تحت النفوذ الروسي، ومع وجود بونياتويسكي في العرش، فإن القيصرة الروسية كاثرين الثانية يمكنها حكم بولندا من خلاله، وبدأت تدريجياً بالانغماس في شؤون البلاد، ولذلك يمكن القول إن روسيا الخاسر الأكبر من عملية تقسيم بولندا الأول، لأن التقسيم أدى إلى تقوية النمسا وبروسيا ضد روسيا، وحولت البولنديين إلى أعداء ألدَّاء للدولة الروسية، كما أدت إلى كبح تقدم الروس نحو الغرب، ووضعت عوائق خطيرة في طريق سانت بطرسبرغ إلى إسطنبول، ومن خلال موافقة كاثرين الثانية مع النمسا وبروسيا على تقسيم بولندا، فإنها فقدت السيادة على البولنديين الذي كان مقارباً لإلحاقها ببولندا، إذ بفعلها هذا عملت بالضد من مشورة وزيرها الحاذق بانن الذي كان يعارض فكرة التقسيم، على أساس أنه من الأفضل لروسيا جعلها دولة تابعة لها، وبذلك فإن تقسيم بولندا هو نجاح كبير للسياسة الخارجية النمساوية، كما هو نجاح للسياسة الخارجية البروسية.

لم تتدخل بريطانيا لإنقاذ البلد المقسَّم، فقد كانت بريطانيا مشغولة تماماً بالوضع الصعب في أمريكا[3]، كما أن ساستها يفضلون إقامة سياسة تقارب مع روسيا آنذاك، فسياسة بريطانيا في الهند والمستعمرات لم تتدخل بها روسيا، فضلاً عن أن تشابك مصالح بريطانيا الاقتصادية مع روسيا منذ أمد ليس بالبعيد، بالإضافة إلى أن بولندا مختلفة عن بريطانيا من الناحية الدينية، ومتخلفة عنها أيضاً دستورياً واجتماعياً[4]، وعليه جاء موقف الملك البريطاني جورج الثالث معبراً عن تلك العوامل، فهو من جهة أكد على عدم رغبة بلاده بالتدخل في شؤون بولندا وعملية تقسيمها، مع إنه لا يرحب بهذا التقسيم، إلاّ أنه يؤمن بمطالب دول التقسيم، مما يعنيانه لم يكن يعارض فكرة التقسيم بشكل مطلق[5]، كما لم يكن جميع الوزراء البريطانيين يوافقون على مبدأ التقسيم، لكن لم تكن لديهم الرغبة والقوة في التدخل[6].

كذلك لم تقدم فرنسا دعماً فعالاً لبولندا، وطالما كان جويزويل في السلطة، فإن النمسا مترددة في الانضمام إلى بروسيا وروسيا في سياسة التقسيم، وعلى الرغم من أن جويزويل كان راغباً في استخدام وسائل دبلوماسية لإعاقة روسيا وبروسيا والنمسا، إلاّ أنه لم تكن لديه نية في التدخل في حرب أوربية للحفاظ على الأوضاع في بولندا، ويبدو أنه لم يكن يدرك إمكانية أن تعمل النمسا وبروسيا وروسيا متحدين تجاه القضية البولندية، وعلى أيَّة حال، فإن سقوطه المفاجئ في كانون الأول عام 1770، دمر كل إمكانية للتدخل الفرنسي، وأزال حجر عثرة من طريق كل من المستشار كاونتيز وجوزيف الثاني، للعمل بحرية أكبر في مجال العلاقة مع بولندا[7].

لم تكن فرنسا قادرة على عمل شيء في ذلك الوقت، على الرغم من تدخلها المتكرر سابقاً في الشؤون البولندية، كحامية تقليدية لها، إلاّ أنها تخلت عن الدور، وقد بدأ ذلك واضحاً من خلال جواب الملك الفرنسي لويس الخامس عشر حول إمكانية

---

(48) Ivanovich, Op. Cit., P 33; Beer, Op. Cit., P 30.

(49) Hassall, Op. Cit., P 321.

(3) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يُنظر: نعمة،يونس عباس، سياسة بريطانيا تجاة مستعمراتها في امريكا الشمالية (1763-1776)رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية جامعة بابل،2006، ص ص86-114.

(51) Hassall, Op. Cit., P 322;

كامل، مصطفى، المسألة الشرقية، القاهرة، 1898، ص31؛ العبيدي، المصدر السابق، ص59.

(5) العكيلي، بولندا 1733-1795، ص ص126-127.

(53) Albert, Op. Cit., P 127.

(54) Kitchin, George William, History of France, Vol. 3, Oxford, 1892.

تقديم الدعم لبولندا قائلاً: "إن من الصعب تقديم المساعدة لبولندا حتى من على بعد 500 فرسخ، لقد كنت أرغب بأن تتمكن بولندا من الاحتفاظ بكيانها، إلاّ أنه لا يمكنني الآن عمل شيء أكثر من التمني"[1].

بعد الانتهاء من التقسيم الأول لبولندا، فإن الاهتمام الرئيسي للقوى الثلاثة هو التركيز على الحرب الروسية– العثمانية، فبالرغم من أن تقسيم بولندا الأول قد انتزع من العثمانيين كل أمل بمساعدة خارجية فعالة ضد روسيا، إلاّ أن ذلك لم يعجِّل من نهاية الحرب الروسية– العثمانية، بل على العكس تماماً، فقد تخلصت القيصرة الروسية كاثرين الثانية من الخوف من نزاع قد ينشب مع النمسا، ولذلك مالت إلى تقوية موقفها حيال الباب العالي، ولذلك فشلت الجهود الدبلوماسية في مدينة فوكساني، لأن روسيا أخذت تحقق نجاحات عسكرية كبيرة على الأرض، وعليه فقد فشل مؤتمر فوكساني[2]، مما دعا روسيا إلى تقديم طلب لإنهاء الحرب، وقد جاء الموقف الروسي نتيجة للاضطرابات الداخلية، وليس بسبب قوة الدولة العثمانية، حيث قام الفلاحون في روسيا بقيادة ايمليان بوغاتشف (Emelin Pugachov) بانتفاضة ضد السياسة التعسفية للقيصرة كاثرين الثانية، وهدد المنتفضون بالتقدم نحو موسكو، مما أضطر القيصرة إلى تجنيد أعداد كبيرة، سيما من البولنديين، لمواجهة الاضطرابات الداخلية، وفعلاً تمكنت من السيطرة على الموقف، وأعدمت زعيم الانتفاضة بوغاتشف في موسكو عام 1774[3].

جرت مفاوضات بخارست بين الروس والعثمانيين، إلاّ أن نتيجة مؤتمر بخارست لم تكن بأفضل من نتيجة المؤتمر الأول، لأن الروس طالبوا بالعديد من المقاطعات العثمانية، وهذا ما رفضته الدولة العثمانية أيضاً[4].

استمرت الحرب بين الطرفين بين مد وجزر، إلاّ أنها لم تكن في صالح العثمانيين، ولم تستغل الدولة العثمانية الاضطرابات الداخلية التي مرت بها روسيا، وعلى الرغم من أن عبد الحميد الأول الذي تولى السلطة خلفاً لمصطفى الثالث، كان عازماً على استمرار الحرب، إلاّ أنه كان أكثر إخفاقاً من السلطان الذي سبقه، حيث شهدت المعارك خسائر كبيرة في صفوف الدولة العثمانية[5]، ولذا أرسل السلطان العثماني مبعوثاً مطلق التفويض، للتباحث حول شروط السلام، بعد أن أصبح إنهاء الصراع أمراً مرغوباً به من كل الأطراف[6]، وعليه فقد جرت المفاوضات في شهر تموز عام 1774، وتم التوصل بشكل رسمي إلى عقد معاهدة كوجك كينارجي (Kojak Kinarja) التي تعد من أكثر الوثائق شؤماً في التاريخ العثماني، ومن أشهر المعاهدات في تاريخ الدبلوماسية الأوربية[7]، فقد نصت المعاهدة على استقلال خانيه القرم عن الدولة العثمانية، وهي نقطة خلاف جوهرية بين الطرفين في المفاوضات السابقة، واعتبر استقلالها عن الدولة العثمانية تمهيداً ومقدمة لسيطرة روسية مستقبلية، كما وفرت معاهدة كوجك كيتارجي مكاسب إقليمية لا يستهان بها لروسيا، حيث استحوذت الأخيرة على المنطقة الواقعة بين الدنيبر وبوج، مع قلعة كينيوري التي تسيطر على مصب الدنيبر في البحر الأسود، واستولت أيضاً على ازوف وكيرتش، مع قلعة انيكالي في القرم، وقد وفر ذلك لروسيا منفذاً إلى البحر الأسود عن طريق مضيق كيرتش، وبذلك يكون بحر ازوف قد أصبح بحيرة روسية خالصة[8]، كما حصلت روسيا أيضاً على الحق في تسيير سفنها التجارية في البحر الأسود، وهذا أحد أبرز المكاسب الإستراتيجية، لأن البحر الأسود كان مغلقاً بوجه كل السفن الأجنبية، منذ القرن السادس عشر، وأن تعبر السفن الروسية مضيقي البسفور والدردنيل بحرية تامة، في حين لم تحصل الدولة العثمانية إلاّ على إمارتي الدانوب ولاشيا ومولدافيا وبساربيا وجورجيا فقط، كما أصبح لروسيا الحق في إقامة سفارة روسية في إسطنبول، وإنشاء القنصليات في ممتلكات

---

(1) العكيلي، الأحوال السياسية في بولندا، ص122.
(2) حاطوم، المصدر السابق، ص269.
(3) العكيلي، بولندا 1733-1795؛ التكريتي، المصدر السابق، ص37.
(4) عيسى، المصدر السابق، ص128.
(59) Anderson, M.A., The Great Power and the near East (1774-1923) Document of Modern History, London, 1970.
(6) التكريتي، المصدر السابق، ص37.
(7) العبيدي، المصدر السابق، ص60.
(62) Anderson, Op. Cit., PP 9-12.

الدولة العثمانية، وإعطائهم الحق في تمثيل المسيحيين الأرثوذكس، وهذه بطبيعة الحال ذريعة يمكن استغلالها من قبل الساسة الروس، للتدخل في الشؤون العثمانية متى ما أرادوا[1].

لقد كانت معاهدة كوجك كينارجي، وتقسيم بولندا مثالين للوسائل التي كانت تتبعها الحكومة الروسية، إذ لم يكن تقسيم بولندا جريمة فحسب، بل كان خطأً أيضاً، وكانت الذريعة هي ضرورة الحفاظ على السلام بين البلاطات الأوربية الثلاثة، مستغلين حالة الفوضى التي مرت بها بولندا، وعلى الرغم من أن المنافسة بين النمسا وروسيا وبروسيا على بولندا أدت إلى تحالفهم، فإن القضية البولندية فيما بعد، أصبحت سبباً في عداوتهم المتبادلة، ولم يتوقف الصراع بين بروسيا والنمسا على زعامة ألمانيا، ولم تجعل روسيا أقل خطراً على وحدة ألمانيا[2].

وخلال هذه السنوات، لم تتمكن السياسة الخارجية الفرنسية من الدفاع عن بولندا أو الدولة العثمانية من الهزيمة أو فقدان المقاطعات، فقد كان من الصعب جداً على الحكومة الفرنسية القيام بأكثر من ممارسة الدبلوماسية في الشرق والجنوب الشرقي من أوربا، بعد أن خرجت منهوكة القوى من حرب السنوات السبع مشغولة بإعادة تنظيم أوضاعها الداخلية.

الخاتمة

في ضوء دراستنا لموضوع دور النمسا في تقسيم بولندا الأول عام 1772 توصلنا الى جملة من النتائج منها:

* كان رأي الملكة النمساوية ماريا تيريزا بعدم التدخل في الشؤون البولندية في بادئ الأمر خطأ إستراتيجي إذا ما تكلمنا بلغة المصالح وحتى بلغة المبادئ إلى حد كبير، وهذا ما أدركه ابنها جوزيف الثاني وكذلك المستشار كاونتيز لأن البديل إما ابتلاع روسيا لبولندا دون حصول النمسا على شيء، أو تقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا دون حصول النمسا على شيء أيضاً، وكذلك كان عليها تقديم الدعم والمساندة للبولنديين لمواجهة الأطماع الروسية والبروسية إذا ما تكلمنا بلغة المبادئ إلاّ أن الملكة النمساوية لم تبادر إلى ذلك وعليه كان قرارها خاطئ في كِلا الحالتين فيما لو تم الأخذ به ولكن جوزيف الثاني وكاونتيز نجحا في تلافي هذا الخطأ الإستراتيجي.
* إن أبرز العوامل الرئيسة التي ساهمت في التقسيم الأول لبولندا عام 1772 هو قانون النقض الحر في المجلس التشريعي إذ كان لكل عضو في المجلس التشريعي الحق في إلغاء وتعطيل كل القرارات التي يتخذها المجلس التشريعي وعليه نجحت الدول الثلاث سيما روسيا من خلال أساليبها المتعددة سوى بالضغط والتهديد أو بالرشاوى إيقاف كل عملية إصلاح داخل المؤسسات البولندية مما جعل بولندا في حالة فوضى مستمرة من خلال التأثير أو إقناع نائب واحد في السلطة التشريعية، إضافة إلى المشاكل والخلافات الداخلية والعوامل الخارجية الأخرى التي ساهمت في التقسيم الأول لبولندا عام 1772.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب الوثائقية الالمانية

- Beer, Adolf, Die erste Theilung Polens, Wien, 1873 .

ثانياً: الكتب الوثائقية الفرنسية

- Ivanovicn, Fedor, Smitt, Fédéricll. Catherine et Le partage de la Polonge d’aprés documents authentigues, Paris, 1861.

[1] للمزيد من التفاصيل عن معاهدة كوجك كينارجي يُنظر:

Hurewitz, J.C. The Middle East and North Africa in World Politics, a Document Record. Vol. I, London, 1975; Anderson, The Great Power, PP 9-14; Albert, Op. Cit., PP 180-211; Anderson, the Eastern Question, PP 1-10;

التكريتي، المصدر السابق، ص ص37-38.

[64] Hassall, Op. Cit., P325.

ثالثاً: الكتب الوثائقية الانكليزية

- Anderson, M.A., The Great Power and the near East (1774-1923) Document of Modern History, London, 1970.
- ----------The Eastern Question1774-1923,Astudy in internatinoal Rrlation, New york,1966.
- Hassall, ArtherThe Balance of Power 1715-1789, London, 1898, P 318.
- Hurewitz, J.C. The Middle East and North Africa in World Politics, a Document Record. Vol. I, London, 1975.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

* العكيلي صالح حسن عيسى،بولندا (1733–1795) دراسة في التاريخ السياسي،أطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة الى كلية التربية جامعة بغداد ابن رشد 1999.

* نعمة، يونس عباس،سياسة بريطانيا تجاة مستعمراتها في امريكا الشمالية (1763–1776) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية جامعة بابل 2006.

خامساً: الكتب العربية والمعربة

* التكريتي هاشم، المسالة الشرقية المرحلة الاولى 1774–1856،مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد،1990.

* عيسى، عبد الرزاق وعبير حسن، المسألة الشرقية، ج1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2001.

* كامل، مصطفى، المسألة الشرقية، القاهرة، 1898.

سادساً: الكتب الانكليزية

- Albert, Sorel, The Eastern Question in the eighteenth Century the Portion of Treaty of Kainarji, London, 1898, P 119
- Black,Jermemy, the Rise of the European Power 1679-1793, ,London,1990 .
- Chevsky,Voklu,History of Russia,Vol,4,London,1962.
- Dury, Victor, History of France, Vol. I, New York, 1889.
- Duggan, S. Pierce, The Eastern Question A study Diplomacy, New York, 1970.
- Eversley,Lord, The Partition of Poland, London, 1914.
- Howard, Lord Robert, The Second Partition of Poland, New York, 1893.
- Kitchin, George William, History of France, Vol. 3, Oxford, 1892.
- Morfuill, W.R. The Story of the Nation Poland, New York, 1893. Lewinski,Edward,The political History of poland,Newyork,1917.
- Skrine, Francis H., Fontenoy and Great Britani's Share in the War of the Austrian Succession 1741-1748, London, 1924.
- Slocombe, George E., The Nations Histories, Turkey, London, 1716.

سابعاً: البحوث العربية

* العكيلي، صالح حسن عيسى، الأحوال السياسية في بولندا بين عامي 1772–1793 (تقسيم بولندا الأول)، مجلة جامعة بابل، العدد الأول، 2002.

ثامناً: الموسوعات الاجنبية

- Encyclopedia Britannica, Vol. 18, P .